

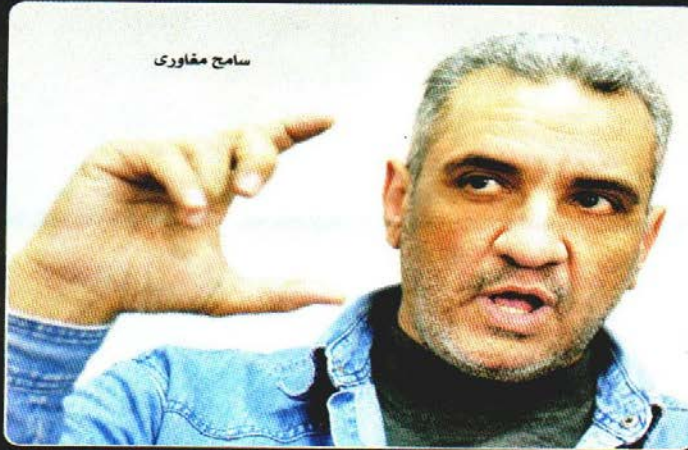
PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Akher Sa'aa
DATE:	18-March-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	88,500
TITLE :	The MoH Treats the Disabled as Able-Bodied
PAGE:	32-33
ARTICLE TYPE:	MoH News
REPORTER:	Ahmed El Gammal

PRESS CLIPPING SHEET

"آخرساعة" تكشف بالمستندات فضيحة تقارير السيارات المجهزة طبياً وزارة الصحة تتعامل مع "المعاقين" باعتبارهم أصحاء

معاقون حصلوا عليها قبل خمس سنوات بموجب تقرير طبي واللجنة الجديدة: «لا تنطبق عليهم الشروط»



سامح مغاوري

تنامت في الاونة الاخيرة شكاوى العديد من المواطنين المعاقين بسبب رفض الحكومة ممثلة في وزارة الصحة تسهيل حصولهم على سيارات مجهزة طبياً لمرضى شلل الاطفال. بحجة ان الشروط لا تنطبق عليهم. على الرغم من انطباقها قبل سنوات وفق تقارير طبية رسمية. لكن المفاجأة انهم حين تقدموا اخيراً لطلب سيارات جديدة - حسبما يجيز لهم القانون - تم رفضهم. فهل اصبح المعاقون ومرضى الشلل فجأة اصحاء؟ هذا السؤال تبادر إلى ذهن الكثير من ذوي الاعاقة. ووصلتنا شكاوى عديدة من اولئك الذين تم رفض طلبات حصولهم على سيارات مجهزة طبياً للمعاقين. وكان من الضروري التأكد من صحة هذه الشكاوى. لذا التقينا مدير مكتب لاستيراد هذه النوعية من السيارات في القاهرة. بدعى سامح مغاوري، والذي أكد صحة هذه الشكاوى وزودنا بمستندات رسمية تكشف تعامل وزارة الصحة مع معاقين سبق ان اعترفت بحاجتهم الى هذه السيارات كونهم معاقين وتنطبق عليهم الشروط. على انهم غير معاقين ولا تنطبق الشروط عليهم. بما يضع العديد من علامات الاستفهام في هذا الصدد.

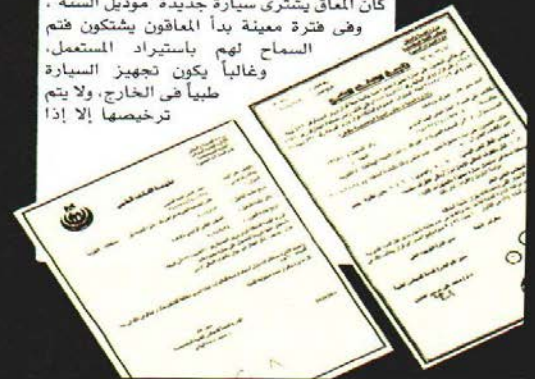
أحمد الجمال
تصوير: علاء العسكري

مدير مكتب لاستيراد السيارات: كيف يصبح "المشلول" معافى؟!

وبحالتهم، فبمجرد أن تقرير اللجنة المختصة لإجراء الكشف الطبي عليه يقول إن الشروط لا تنطبق عليه، بمعنى أنه يستطيع قيادة سيارة عادية.. وهذا أمر عجيب. والمفاجأة كما يقول هي أن المعاق نتيجة وجود بتر في ذراعه يمكنه الحصول على سيارة، بينما المصاب بشلل لكن ذراعه موجود لا يحصل على شيء. وعموماً إذا كانت اللجنة الأولى قبل خمس سنوات سمحت لمعاق بالحصول على سيارة ثم جاءت اللجنة الجديدة ورأت عدم انطباق الشروط عليه، فنحن نكون أمام علامة استفهام كبيرة. إما أن تكون اللجنة الأولى مرتشية أو عندها رافة، والحال ذاته بالنسبة للجنة الثانية إما أن يكون هناك إجحاف أو ثمة تعليمات قد صدرت لإسقاط المعاقين حتى لا يحصلوا على حقهم في قيادة سيارات مجهزة طبياً بما يتناسب مع حالاتهم الصحية كمعاقين. خاصة أنه من سنوات قليلة وتحديداً قبل ثورة يناير ٢٠١١ حدث تحجيم في إتاحة هذه السيارة المخصصة للمعاقين، بحسب قول مغاوري.

كانت مجهزة للمعاق. يتابع المعاق يختلف عن أي شخص عادي، وفي مسألة هذه السيارات يبدو الأمر وكأنه مضطهد، فالشخص المعاق الطبيعي يشتري سيارة وينقل ملكيتها بشكل عادي، ويمكن له أن يستخرج رخصة قيادة بسهولة، لكن بالنسبة للمعاق يُشترط وجود رخصة أولاً، وحين تذهب للحصول على ترخيص للسيارة تفاجأ بأنه يجب أن تكون كمعاق ممتلكاً لسيارة باسمك، وفي النهاية يتم الإجراءات بالتوازي، حيث يتم الترخيص لمدة شهر أو فترة محددة بعدها يتم إصدار الرخصة. وبحسب مغاوري الذي يفهم تفاصيل المشكلة جيداً كونه واحداً من هؤلاء المعاقين، فإن المشكلة الثانية التي تواجه المعاقين يلخصها في قوله، المعروف علمياً أن المصاب بشلل الأطفال مثلاً لا يبرأ من هذا المرض، لكن ما يحدث هو أن المعاق يتقدم إلى وزارة الصحة من خلال اللجان الطبية المتخصصة للحصول على سيارة مجهزة طبياً، أي سنوات من حصوله على سيارة مجهزة طبياً، أي بعد أن سبق أن اعترفت الوزارة وأقرت بإصابته

يقول سامح مغاوري لـ آخرساعة: في عهد الرئيس الراحل أنور السادات صدر قانون يسمح للمعاق باستيراد سيارة مرة كل خمس سنوات بعدما يخضع لكشف طبي يثبت إعاقته، وتمتاز هذه السيارات بنسبة إعفاء جمركي، وهذا الحد للعلم ليس كبيراً فمثلاً الجمر ك تكون نسبته ٢٠٠٪، والمعاق مُعفى من نسبة ضئيلة تصل قيمتها إلى حوالي ١٠ آلاف جنيه، وفي البداية كان المعاق يشتري سيارة جديدة موديل السنة، وفي فترة معينة بدأ المعاقون يشتكون فتم السماح لهم باستيراد المستعمل، وغالباً يكون تجهيز السيارة طبياً في الخارج، ولا يتم ترخيصها إلا إذا



PRESS CLIPPING SHEET



وهذا الكلام مثبت
بالمستندات الرسمية
التي حصلوا عليها، والسؤال
الأهم: ما هو الداعي لإعادة توقيع
الكشف الطبي كل خمس سنوات، طالما أن
الشخص صاحب إعاقة مستدامة، إلا إذا كان
الهدف من الكشف هو تدهور الحالة إلى الأسوأ
بما لا يصح معه في هذه الحالة تسهيل حصول
المعاق على سيارة لعدم قدرته على قيادتها
والتحكم فيها، لكن العكس أن يكون قد برأ من
مرضه غير وارد مطلقاً، فلم نسمع على مستوى
العالم أيداً أن شخصاً مصاباً بالشلل مثلاً قد
شفى من مرضه.

أمر آخر غاية في العجب يلفت إليه مغاوري،
حيث يقول: قيمة الكشف الطبي المستعجل ٦٥٠
جنيهاً ومن بين الأوراق المطلوبة توقيع إقرار
بأنه حال ثبوت أنه لا تطبق عليه الشروط لا يحق
له استرداد المبلغ المدفوع، بينما قيمة الكشف
العادي ٢٠٠ جنية، لكن يأتي الدور على صاحب
الطلب بعد مدة لا تقل غالباً عن ثلاثة شهور، هذا
بخلاف تعدد شكاوى المعاقين من تعامل الأطباء
معهم أثناء توقيع الكشف الطبي عليهم بأسلوب
مهين وغير لائق، فحتى لو كان الشخص يدعى
الإعاقة يجب التعامل معه بأسلوب محترم.
التقطعة الأهم التي يطرحها مغاوري بتهمك:
في حالة انتهاء التقرير الطبي إلى أن الشخص
المتقدم لطلب السيارة لا تطبق عليه الشروط،
بما يعنى أنه شخص طبيعى وليس معاقاً، إذا
يكون من حقه في هذه الحالة قيادة سيارة عادية
غير مجهزة طبياً، لكن هذا في الواقع غير
متحقق، فلو أنني كمعاق اشتريت سيارة عادية
في هذه الحالة وذهبت لترخيصها سيقول لي
المهندس أو ضابط المرور إنني شخص معاق
ولا يحق لي قيادة سيارة عادية، ويطلب
عرضي على لجنة طبية لقيادة سيارة
مجهزة طبياً! وبعدها يتم عرضي على
لجنة طبية في مستشفى حكومي تابع
للمرور لتحديد الإعاقة ونوع التجهيز
المطلوب في السيارة، وحال الموافقة
لا يكون أمامي سوى أن أشتري
سيارة عادية من السوق وأنقل
ملكيتها بعد تجهيزها طبياً

السبب كما تردد وقتذاك هو أن القانون يتيح
للمعاق الذي حصل على سيارة مجهزة أن يبيع
السيارة بعد خمس سنوات من شرائها، ويمكن
أن يحصل عليها شخص عادي غير معاق؛
وبالتالي فإن تجارة السيارات الجديدة الزيرو
تتأثر بذلك، حيث يتذرع المسؤولون بأن المعاق
يبيع السيارة لشخص طبيعى بشكل عرقي وغير
قانوني لحين انتهاء مدة السنوات الخمس، حيث
يتم البيع رسمياً بتنازل، ولكن وفق سامح مغاوري،
فإن الحل ليس حرمان عدد كبير من المعاقين من
الحصول على هذه السيارات التي تعينهم على
التحرك والتنقل وقضاء حوائجهم، بل يكون الحل
المنطقي في تشييط الأجهزة الرقابية المعنية
بضبط هذه المسألة، مشيراً في الوقت ذاته إلى
أن المعاق الذي يضطر إلى بيع سيارته بهذا الشكل
لا يقع عليه اللوم إذ قد يكون السبب هو ضيق
اليدين، كونه يحصل على سيارة بسعر أقل ويريد
الاستفادة من فارق السعر لمروره بضوابط مالية،
نظراً للظروف الصعبة التي يمر بها الكثير من
المعاقين في مصر، نظراً لعدم توافر فرص عمل
حقيقية لهم، وعدم تفعيل قانون ٥٠٪ لتشغيل
المعاقين، لذا فإن نسبة كبيرة منهم عاطلون.
ويؤكد مغاوري: أتحدى أن يبيع المعاق أي شيء
أتاحته له الدولة، لأنه أحوج ما يكون له، اللهم
إلا لو كانت لديه ظروف مادية صعبة ما يضطره
إلى البيع، مثلاً يحدث في حالة بيع بعضهم
للسيارات.

يواصل: في مكتبي رصدت العديد من الحالات
التي خربت من الحصول على سيارات جديدة
على الرغم من أنهم سبق أن اشتروا سيارات
من مكتبي بعدما حصلوا على موافقة من اللجان
الطبية المتخصصة وأكدت التقارير إعاقته
وأحقيتهم في ذلك بعد توقيع
الكشف الطبي عليهم،

وبالتالي هذا يساوي زيادة
سعر السيارة.
ومن واقع المستندات الرسمية التي
حصلت أخرساعة على نسخة منها فإن
نتيجة الكشف الطبي على مواطن يدعى أحمد
عباس أحمد السيسى من محافظة القليوبية
بتاريخ ١٢ أغسطس ٢٠٠٨ كالتالي: شلل بالطرف
السفلى الأيمن مؤثر وباقي الأطراف سليمة،
وحالته تستدعى استعمال سيارة مجهزة بدواسة
بنزين والفرامل تدار باليد، لكن الشخص ذاته
حين أراد شراء سيارة جديدة خضع للكشف
الطبي وكانت نتيجته بتاريخ ٢٨ سبتمبر ٢٠١٤
كالتالي: الحالة لا ينطبق عليها شروط الحصول
على سيارة مجهزة طبياً ووصف التقرير الحالة
بأنها عبارة عن خزل/ضعف/شلل أطفال غير
مؤثر بالطرف السفلى الأيمن.
وحالة أخرى لشخص يدعى محمد صلاح
الدين محي الدين صدر له تقرير في العام ٢٠٠٨
يؤكد أنه مصاب بشلل بالطرف السفلى الأيمن
مؤثر وباقي الأطراف سليمة وحالته تستدعى
استعمال سيارة مجهزة بدواسة البنزين والفرامل
تدار باليد بينما خرجت نتيجة تقرير اللجنة
الثانية بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠١٤ لتؤكد أن الحالة لا
ينطبق عليها الشروط ووصفت الحالة بأنها شلل
أطفال غير مؤثر بالطرف السفلى الأيمن.
كما حصلت المجلة على صور من التقارير
المتضاربة أيضاً التي تجيز اللجنة الأولى فيها
الحصول على سيارة مجهزة طبياً بينما ترى
الثانية عدم انطباق الشروط بالنسبة لعدد من
الحالات من بينها رجب إمام أحمد الزملي، ونعمة
على أحمد، وعبدالعزيز عمر عبدالعزيز أحمد،
ولولة سمير سيف حنا أيوب.